تستقطب 75 مليون سائح سنوياً من مختلف دول العالم

السفير الاسباني: نتحالف مع الخطوط التركية لزيادة السياح الكويتيين من 16 إلى 19 ألفاً العام المقبل

محمد ابراهيم

كشف أنخل لوسادا سفير اسبانيا في الكويت عن مواصله مساعيه لتعزيز التعاون بين الكويت واسبانيا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار توجيهات القيادة السياسية للبلدين وخصوصا عقب الزيارات المتبادلة المكثفة التي شهدتها الفترة الاخيرة.

وقال لوسادا في مؤتمر صحافي دعت اليه الخطوط الجوية التركية اليوم بفندق هوليداي ان داون تاون بحضور المدير الاقليمي للخطوط الجوية التركية في الكويت آدم جيلان وعدد كبير من وكالات السياحة والسفر في اسبانيا والكويت ان التعاون السياحي بين مملكة اسبانيا والدول العربية ولاسيما الكويت شهد تناميا واضحا خلال السنوات القليلة الماضية في خطوة تهدف الى فتح ابواب الاندلس امام المزيد من السياح والمسافرين القادمين من الكويت والمنطقة وذلك للتعرف على اشهر المعالم السياحية والتاريخية بالمنطقة.

واشار لوسادا الى ان الجهات السياحية في اسبانيا تسعى الى زيادة عدد السياح الكويتيين القادمين الى اسبانيا من نحو 16 الف سائح حاليا الى أكثر من 19 الف سائح العام المقبل 2013 وذلك بالتعاون مع الخطوط الجوية التركية التي تقوم بتشغيل رحلاتها اليومية من الكويت الى مدينة ملقا الاسبانية عبر مطار اسطنبول مشيرا الى ان السفارة اصدرت أكثر من 14 الف تأشيرة دخول خلال العام الماضي، وفي المقابل بدأ عدد كبير من الاسبان بدأ بالاتجاه للعمل في الكويت في مجالات عدة مثل الهندسة وغيرها.

وتوقع المزيد من التحركات الجادة لفتح باب الاستثمار الكويتي داخل اسبانيا من خلال الزيارات المتبادلة للوفود التجارية ورجال الاعمال للعودة الى العصر الذهبي للاستثمار الكويتي في اسبانيا في فترة الثمانينيات لاسيما بعد توقيع اتفاقيات تشجيع الاستثمار وحماية الازدواج الضريبي خصوصا وان الاقتصاد الاسباني في تصاعد مستمر، كما ان الشركات الاسبانية حصلت على عقود مهمة في الكويت في مجالات الإنشاءات الهندسية والتكنولوجيا بالإضافة إلى توافر ماركات اسبانية عالمية في الأسواق المحلية مثل زارا وماسيمو دوتي وبرشكا وازاديا، وانش اند ام ومانجو والتي يتم تصميم وتنفيذ أزيائها في اسبانيا إضافة إلى المنتجات الاسبانية الأخرى الموجودة في الأسواق مثل الزيوت والمأكولات والمياه وغيرها والتي ساهمت في زيادة حجم التبادل التجاري بين الكويت واسبانيا الى نحو 200 مليون دولار.

واشار روسادا ان اسبانيا تعد من أكثر دول العالم جذبا للسياح اذ تستقطب سنويا 99 مليون زائر منهم 75 مليون سائح يتدفقون اليها من جميع انحاء العالم للاستمتاع بشمسها الدافئة وشواطئها وأرياقها ومعالمها الثقافية والتاريخية، فيما يركز السياح الخليجيون على الاندلس وحضارتها.

السفير الأسباني متوسطا ادم جيلان إلى اليمين ومحمد درماز إلى اليسار

أعلى بقيمة 331 مليونا عما كانت عليه في2011

الشال: 3.2 مليارات دينار السيولة المتوقعة للعقار بنهاية 2012

توزيع قيمة الصفقات

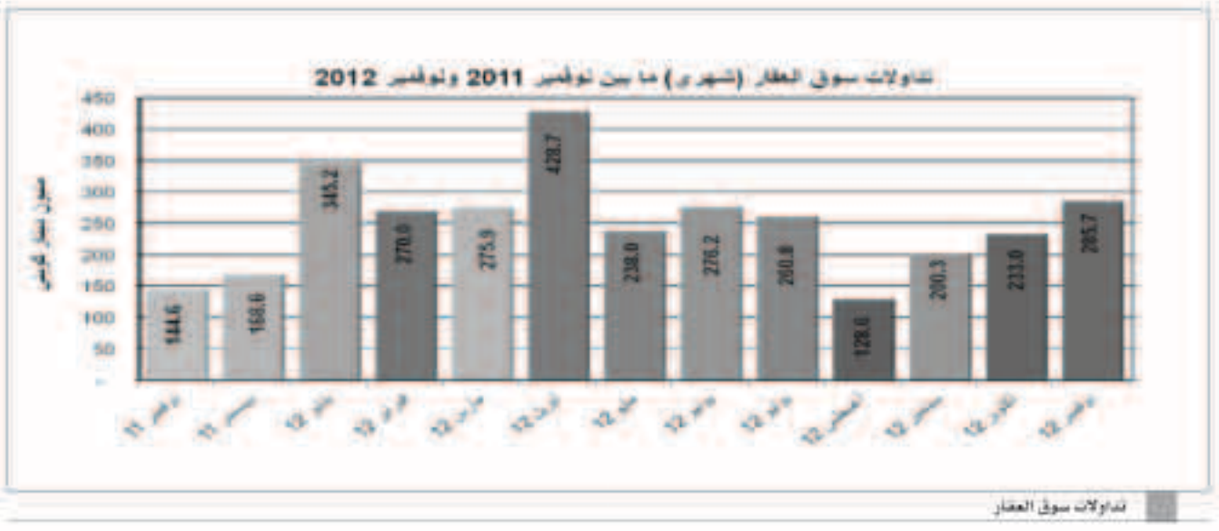

تداولات سوق العقار

توزيع قيمة الصفقات

- استمرار وتيرة الارتفاع مؤشر على تعافي القطاع
- استمرار تراجع نشاط العقار التجاري يضغط على السوق
- تحسن واضح في أداء قطاعي السكن الخاص والاستثماري

افاد تقرير الشال بأن آخر البيانات الشهرية، الصادرة عن وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق–، لشهر نوفمبر 2012، إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار، إذ بلغت جملة قيمة بيوع العقود والوكالات نحو 285.7 مليون دينار، أي إنها ارتفعت بنسبة قاربت 22.6 في المئة، مقارنة بمثيلتها في شهر اكتوبر الماضي، حين بلغت نحو 233 مليون دينار.

وارتفعت بنحو 97.6 في المئة، مقارنة بمثيلتها في الشهر نفسه من العام الماضي، حين بلغت نحو 144.6 مليون دينار، وتعتبر قيمة التداول الشهري، لنوفمبر 2012، ثالث أعلى قيمة تداول شهري في عام 2012.

وفي قراءة مقارنة لإجمالي تداولات عام 2012 –حتى نهاية 30 نوفمبر –2012 نجد أن جملة قيمة بيوع العقود والوكالات بلغت نحو 2942 مليون دينار، منها نحو 2800 مليون دينار، عقودا، ونحو 142 مليون دينار، وكالات. وبلغ نصيب السكن الخاص –عقودا ووكالات– من الإجمالي ما نسبته 55.7 في المئة، بينما بلغ نصيب الاستثماري نحو 36 في المئة، والتجاري نحو 7.5 في المئة، والمخازن نحو 0.8 في المئة.

ولو قمنا بقياس التطور، في قيمة الصفقة الواحدة، للصفقات العقارية، خلال ما مضى من عام 2012، وذلك بقسمة سيولة السوق، كلها، على كل عدد صفقاته، نجد أن معدل قيمة الصفقة الواحدة قد بلغ نحو 329 الف دينار، منخفضاً عن معدل الأشهر ال 11 الأولى من عام 2011 بنحو –7.8 في المئة حين بلغ معدل الصفقة الواحدة حينها نحو 357 الف دينار. ولكن، حين البحث في التفاصيل، نجد الانخفاض في معدل قيمة الصفقة قد تأثر، فقط، بانخفاض معدل الصفقة لنشاط السكن الخاص بنحو –8.3– في المئة، ولأن نشاط السكن الخاص أكبر مكونات السيولة، كان تأثيره الأكبر، في حين ارتفع معدل قيمة الصفقة الواحدة بنحو 2.3 في المئة، للسكن الاستثماري، و15.1 في المئة للتجاري، و39.1 في المئة للمخازن.

ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة –شهر واحد– عند المستوى نفسه، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق –عقودا ووكالات– نحو 3210 ملايين دينار، أي أعلى بما قيمته 331 مليون دينار ونسبته 11.5 في المئة، عما كانت عليه في عام 2011، مما قد يعني سيولة أفضل، واحتلال عام 2012 المركز الثاني في سيولة سوق العقار، خلال الفترة «1995–2012»، مقارنة بأعلى مستوى بلغه، عند نحو 4447 مليون دينار في عام 2007. وعند مقارنة سيولة سوق العقار، بين عامي 2010 وما مضى من عام 2012، نلاحظ استمرار وتيرة الارتفاع، وهو مؤشر على تعافي مكونات سوق العقار، معظمها، بينما استمر تراجع نشاط العقار التجاري –المكاتب–، إذ ما يزال الفائض في الشاغر، ضمن هذا النشاط، كبيرا وضاغطا على كل من مستوى السيولة والأسعار.

بعد أن سجل خسائر بواقع 12.2مليوناً

موجودات البنك التجاري تتراجع بقيمة 111 مليون دينار

حلل تقرير الشال نتائج أعمال البنك التجاري، لفترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2012، والتي تشير إلى أن البنك حقق خسائر بلغت نحو 12.2 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت بنحو 8.4 ملايين دينار، خلال الفترة نفسها من عام 2011.

أي إن البنك سجل تراجعاً، في ربحيته، بلغ نحو 20.5 مليون دينار. ويعزى التراجع في مستوى الأرباح الصافية، معظمه، إلى تراجع الإيرادات التشغيلية بنحو 16.9 مليون دينار. وارتفاع بند هبوط القيمة ومخصصات أخرى بما نسبته 16.3 في المئة أي نحو 11.4 مليون دينار، وصولا إلى 81.6 مليون دينار مقارنة بنحو 70.1 مليون دينار، في الفترة نفسها من عام 2011.

وتراجعت الإيرادات التشغيلية إلى نحو 114.3 مليون دينار، مقارنة بنحو 131.2 مليون دينار، للفترة نفسها، من عام 2011، أي تراجع بنحو 16.9 مليون دينار، كما أسلفنا سابقا، حيث تراجع بند إيرادات الفوائد بنحو 14.4 مليون دينار، ليصل إلى 86.9 مليون دينار، بعد أن بلغ نحو 101.2 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2011، وتراجع، أيضا، بند صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 47.3 في المئة وصولاً إلى 2.7 مليون دينار مقارنة بما قيمته 5.1 ملايين دينار، في الفترة نفسها من عام 2011.

البنك التجاري

وتراجع صافي هامش الفائدة «الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» من نحو 3.1 في المئة، في نهاية سبتمبر 2011، إلى نحو 2.9 في المئة، للفترة نفسها من العام الحالي. إضافة إلى ذلك، تراجع صافي إيرادات الفوائد من نحو 69.7 مليون دينار في سبتمبر 2011، وصولا إلى 63.9 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام الحالي، وذلك بسبب تراجع إيرادات الفوائد بنحو 14.4 مليون دينار وهي أعلى من تراجع مصروفات الفوائد البالغ نحو 4.5 ملايين دينار، تراجع هامش صافي الربح فبلغ نحو سالب 10.6 في المئة، بعد أن كان قد بلغ 6.4 في المئة، خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

وتشير الأرقام إلى أن موجودات البنك قد سجلت تراجعا، بلغت قيمته 111 مليون دينار ونسبته 3 في المئة، لتصل جملة هذه الموجودات إلى نحو 3603.3 ملايين دينار، بعد أن بلغت 3714.3 مليون دينار، في 31 ديسمبر 2011. وسجلت تراجعا بلغ نحو 148.6 مليون دينار، أي ما نسبته 4 في المئة، عند مقارنتها بما كانت عليه، في الفترة نفسها من عام 2011، عندما بلغت 3751.9 مليون دينار. وتراجعت الموجودات الحكومية «سندات الخزانة والبنك المركزي» بما نسبته 12.6 في المئة، لتبلغ نحو 423.1 مليون دينار «11.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بما قيمته 484 مليون دينار كويتي «13 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2011، وتراجعت، أيضا، بنحو 11.9 في المئة، عن مستواها المحقق في سبتمبر 2011 والبالغ نحو 480.5 مليون دينار «12.8 في المئة من إجمالي الموجودات».

وسجل أداء محفظة قروض وسلفيات العملاء تراجعا بحدود 1.5 في المئة، ليصل إجمالي رصيد المحفظة إلى نحو 2128.7 مليون دينار «59.1 في المئة من إجمالي الموجودات» مقارنة مع ديسمبر من عام 2011، وتراجعت بنحو 1.6 في المئة مقارنة بالفترة نفسها للعام 2011 حين بلغت نحو 2162.6 مليون دينار «57.6 في المئة من إجمالي الموجودات».

وتشير نتائج تحليلاتنا للبيانات المالية إلى تراجع مؤشر العائد على حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك الأم «ROE» من 1.5 في المئة، في نهاية سبتمبر 2011، إلى نحو سالب 2.3 في المئة. وحقق مؤشر العائد على رأسمال البنك «ROC» الخاص بمساهمي البنك الأم تراجعا من 6.5 في المئة إلى نحو سالب 9.6 في المئة، في سبتمبر عام 2012، وتراجع، أيضا، العائد على معدل أصول البنك الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة «ROA» من 0.2 في المئة في سبتمبر عام 2011 إلى سالب 0.3 في المئة. وتراجعت ربحية السهم لمساهمي البنك الأم «EPS» من نحو 6.5 فلوس في الفترة نفسها من عام 2011 إلى نحو سالب 9.6 فلوس للفترة عينها من هذا العام. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.7 مرة، مقارنة بنحو 2 مرة للفترة ذاتها من العام السابق.

احتلت المركز السابع على مستوى العالم في حجم الإنفاق

الكويت أنفقت عسكرياً 28.5 مليار دينار في 24 سنة

اوضح تقرير الشال انه في تقرير لمركز بون الدولي للتحول يقدر ان من ضمن الدول العشر الأوائل في حجم الإنفاق العسكري، مقاسا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي –حجم الاقتصاد–، 5 دول عربية، ثلاث من هذه الدول العربية ضمن دول مجلس التعاون الست، هي الكويت والبحرين والسعودية.

وتحتل الكويت المركز السابع على مستوى العالم في حجم إنفاقها العسكري، كنسبة من حجم اقتصادها، يليها في المركزين التاسع والعاشر كل من البحرين والسعودية، على التوالي، بينما يسبقها في المنطقة العربية، كل من سوريا في المركز الثالث والأردن في المركز الخامس.

وما يعطي ذلك التصنيف، في ترتيب الدول وفق حجم الإنفاق العسكري، صدقية اكبر، هو انه يتعامل مع معدل يغطي 22 سنة، تبدأ في عام 1990، وتنتهي في عام 2011.

ويذكر تقرير صادر عن معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن المعدل العالمي للإنفاق العسكري، هو نحو 2.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ في الكويت 3.9 في المئة في عام 2009 و3.6 في المئة في عام 2010، ولم ينشر المركز النسبة عن عام 2011 ربما لعدم توفر أرقام الناتج المحلي الإجمالي في حينها، ولكنه زاد بالمطلق بحدود زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ونقدر في الشال النسبة في عام 2011 بحدود 3.6 في المئة. ويذكر المركز بان الكويت انفقت إنفاقاً عسكرياً في 24 سنة بلغ نحو 28.557 مليار دينار.

وانفقت في عام 2010 نحو 1388 مليون دينار، وفي عام 2011 نحو 1613 مليون دينار.

و حول الصفقات الامنية والعسكرية التي تفاوض عليها الكويت، فلعل أكبر ما يروج هو عقد الباتريوت بنحو 4.2 مليارات دولار أمريكي، فالأصل في ضمان الأمن الوطني هو تعزيز فرص الاستقرار والسلام الداخلي وفي الجوار الجغرافي، وليس خلق المشكلات وتكديس السلاح. فخلق الأزمات، في الداخل ومع الخارج، قد يكون، في جزء منه على الأقل، مقصودا للترويج لمثل هذه التجارة، والأرقام تصبح أعلى، كثيرا، إذا تزامنت مع استشراء الفساد. وفي آخر تقارير مدركات الفساد، يبدو أن الكويت تخلفت 12 مرتبة في عام 2012، ومع الفساد قد يحقق الإنفاق العسكري والأمني عكس المقصود منه.

> ■ 2.5 في المئة المعدل العالمي للإنفاق العسكري

في الدول التي لديها استراتيجيات عسكرية وأمنية معلنة، يعرف مواطنوها حجم تلك النفقات ومبرراتها، أما في دولنا، فذلك غير مفهوم، لأن أهداف تلك الاستراتيجيات، معظمها، غير عامة. فهناك خلط كبير بين مفهوم الدولة ومفهوم الحكومة، وهناك بالتبعية تعريف خطأ لمفهوم الأمن الوطني. لذلك يتحول هامش كبير من مصروفات الأمن والدفاع إلى غير مقاصده، سواء لتنفيع مصادر السلاح في الخارج، أو في الداخل، وتضيع الاستخدامات البديلة لمثل هذه الأموال، وهي –أي الإنفاق البديل– هو ما يحقق السلام والأمن الوطني. فليس هناك مبرر واحد مقنع لماذا تأتي الكويت سابعة في مستويات الإنفاق العسكري، لا على مستوى قياس قدراتها الدفاعية، ولا على مستوى احتياجاتها أو متطلباتها الدفاعية.